العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية المؤدية للجريمة النسوية في المجتمع الليبي

دراسة (حالة)علي نزيلات مؤسسة الإصلاح والتأهيل سبها.

Psychological, social and economic factors leading to feminist crime in Libyan society
A case study on female inmates of the Correction and Rehabilitation Institution, Sebha.

د.منيرة محمد فرج التويب. محاضر بقسم علم الاجتماع . كلية الآداب . جامعة سبها.

Dr: Munira Muhammad Faraj Al-Tuwaib. Lecturer, Department of Sociology. college of Literature . Sabha University.
Email: you.alssid@sebhau.edu.ly

تاريخ استلام البحث 2022 / 9 / 2 تاريخ قبول البحث 2022 / 10 / 12

الملخص : هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل النفسية والاجتماعية المؤدية للجريمة النسوية في المجتمع الليبي دراسة (حالة)علي نزيلات مؤسسة الإصلاح والتأهيل سبها، والتعرف على نوع و نمط الجرائم السائدة لدي الحالات محل الدراسة (مخفية – ظاهرة)، والآثار المترتبة عن جرائم المرأة في المجتمع الليبي ، واستخدمت الدراسة المنهج (دراسة الحالة التفسيرية)، بلغ عدد حالات الدراسة (3) حالات ، توصلت إلي جملة من النتائج أهمها: العوامل النفسية، والاجتماعية أكثر العوامل مساهمة في ارتكاب النساء للجريمة ،من حيث الشعور بالإحباط وعدم التكيف مع الظروف المحيطة، و التمييز النوعي القائم على أساس النوع (الجندر) حيث تبين أنه عامل رئيس في شعور النساء بالقهر والدونية ، وبروز مشكلة العنف الأسري من قبل الزوج علي زوجته كعامل دافع لارتكاب الجريمة ، كما تبين تصدع البناء الأسري لدي الحالات الثلاث مما ينذر بإنعكاس سلبى على أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء .

الكلمات المفتاحية : العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية ، الجريمة النسوية ، مؤسسة الإصلاح.

Abstract: The study aimed to explore the psychological and sociological factors leading to female criminality in the Libyan society, and to explore the type and pattern of prevalent crimes (hidden and explicit) and their implications in Libyan society. The study represents a case study on the female inmates of the correction and rehabilitation institution in Sebha. The study used the interpretive case study method, where three study cases were included in the study. The study reached a number of results, the most important of which are: Psychological and social factors are the most contributing factors to females committing crime, in terms of feeling frustrated and failing to adapt to the surrounding circumstances. Also, discrimination based on gender was found to be a major factor in women's feeling of oppression and inferiority, and the emergence of the problem of domestic (family) violence by the husband against his wife as a motivating factor for committing the crime. It was also shown that the family structure was cracked in the three cases included in the study, leading to a potential negative impact on children's social development.

Key Words: Female Criminality, Psychological, social and economic factors, correction and rehabilitation institution.

المقدمة: تُعد الجريمة واحدة وإن اختلف السلوك المجرم ، سواء أكان (قتل – سرقة – مخدرات)، فهو سلوك مشين يهدد أمن وسلامة المجتمع واستقراره ، ونظرا لانخراط المرأة في الحياة العامة، فقد تساوت الفرص مع الرجل، وأصبحت الجريمة النسوية تعكس حالة طبيعية لنمط الحياة الذي يتصف بالتغير. إن الجريمة النسوية موجودة منذ بدأ الخليقة، وإن اختلفت وقلت عن جرائم الرجال.

إن المجتمع الليبي من المجتمعات العربية المحافظة، يتمتع بعادات وتقاليد رصينة تقيد التصرفات والسلوكيات للرجال والنساء، وإن كان بدرجة أكبر علي النساء ، حيث يتميز نمط الأسرة بالنظام (الأبوي المحافظ)، وتخضع فيه المرأة لدرجة عالية من الانضباطية، تماشيا مع القيم والعادات المتوارثة عبر الأجيال، من خلال إتباع نمط حياة الأسرة .

إن هذا النمط الأسري، لا ينفي وجود أو ظهور السلوك الإجرامي للمرأة ، الذي بالتأكيد يعزي لعوامل عديدة، لعل أهمها حالات التغير والتحول السياسي، الذي شهدته ليبيا خلال الأثنى عشر سنة الأخيرة.

لقد ساهم تطور المجتمعات الإنسانية إلى إحداث تغيرات جدرية على كافة الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، الأمر الذي ساهم في تغيرات على مستوي الجريمة بصورة عامة، وجرائم المرأة بصورة خاصة ،حيث لا زال السلوك الإجرامي يرتبط تاريخيا بالنوع الاجتماعي المرتبط (بالذكور) ، حيث تناست الناس الجرائم التي ترتكبها النساء، والتي تتصف في أغلب الأحيان بالمخفية، أو رهينة السجلات والوثائق الرسمية والوقائع الأمنية.

في العصر الحديث أصبحت المرأة تمثل النصف الآخر في المجتمع، وتشارك في العديد من المجالات، بما في ذلك ميدان الجريمة وأنواعها المختلفة ، حيث دخلت المرأة المحاكم والسجون بفعل العديد من الأسباب والعوامل التي بدون شك لها آثار سلبية على مستوي المرأة ذاتها والأسرة و المجتمع ككل .

مشكلة الدراسة : تُعد الأسرة الكيان الفعلي لتكوين شخصية الإنسان، من خلال تشكيل سلوكه وأفعاله وعلاقاته مع من هم حوله ، فهي الميدان الأول لتجاربه التي يستمد منها عاداته وتقاليده والتي سيتعامل بها مع محيطه الخارجي، ويكون ذلك من خلال مبدأ التنشئة الاجتماعية ، بالتالي فإن تماسك الأسرة أو تفككها عامل ذو تأثير مباشرة في تكوينه وإعداده ، بحيث كلما كانت تلك الأسرة متماسكة ومترابطة فالنتيجة في أغلب الأحيان إيجابية ومرضية، بخلاف الحال عند الأسر المفككة التي قد تكون عامل انحراف وإجرام ، وتتمثل المشكلة الحقيقة للجريمة في التغيير والتنوع الذي طرأ على خصائصها ، خاصة من حيث الأشخاص المرتكبون لها ، حيث كانت تقتصر على أشخاص لهم تاريخ إجرامي، أو شبه إجرامي، وتطور الأمر حتي أصبحت على مستوي التخطيط المحترف للإجرام.

إن تطور المجتمعات الإنسانية أدي لاختلاف الظروف التاريخية القديمة التي أدت إلي حرمان المرأة من حقوقها وسلبها لها، حيث حرمت المرأة من الميراث والقيادة والرأي في مراحل تاريخية مختلفة ، كذلك تعرضها للعنف المادي والمعنوي ، أما في العصر الحديث، فقد اختلف الأمر حيث أصبحت المرأة ذات قيمة مادية ومعنوية ساهمت في الكثير من المجالات من ضمنها مجالات الجريمة ، ولعل ذلك يعزي للعديد من العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية ،حيث تسعي المرأة للبحث عن الذات ومواجهة الإحباط والعنف والقسوة الأبوية والزوجية ، ضف إلي ذلك التحرر من القيم الظالمة، من خلال إيجاد بدائل أو طرائق ذاتية تحقق أهدافها وطموحاتها في بيئة قاسية ومعقدة .

ولما كانت المرأة أحد المكونات الأساسية في الأسرة، من الطبيعي تعرضها لمشاكل مختلفة بل وبصورة أكبر من الرجل علي اعتبار أنها الطرف الأضعف ، ولعل من تلك المشاكل المعاملة غير الإنسانية، من أسرتها، أو زوجها، سواء أكان ذلك لعامل ثقافي أم اجتماعي أو اقتصادي،

لقد أشارت العديد من الدراسات حول جريمة المرأة في "فرنسا إن(75%) ينتمين إلي أسر مفككة و معنفة ، ونسبة (67%) في ألمانيا من المجرمين أسرهم مفككة ومشردة، أما التفكك المعنوي فقد بينت الإحصاءات أن الأحداث الجانحين في مصر كانت علاقاتهم مع آبائهم سيئة بنسبة (61.5%) و(65%) في علاقة خلاف وصراع معهم ، ونسبة (82%) في ألمانيا من الفتيات ينتمين إلى عائلات يسودها الخلاف والعنف، وعدم التفاهم ."(نوري سعدون :2011: 133)

من خلال ذلك تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس (ماهي العوامل التي ساهمت في دفع المرأة إلي ارتكاب السلوك الإجرامي المخفي والظاهر؟ وهل يرجع ذلك للعوامل النفسية ، أو التنشئة الاجتماعية ، أو البيئة الاجتماعية أو الاقتصادية ؟ وبالتالي ماهي الآثار الناجمة عن ذلك الجرم، سواء أكان على المستوي الفردي أم الأسري أو المجتمعي ؟

تساؤلات الدراسة :

- ماهي العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية المؤدية لجرائم النساء في المجتمع الليبي؟

- ما هو نوع و نمط الجرائم السائدة في الحالات محل الدراسة (مخفية – ظاهرة)؟
- ماهي الآثار المترتبة عن جرائم المرأة في المجتمع الليبي ؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة بصورة عامة إلي التعرف علي جرائم المرأة من خلال دراسة الحالات بمؤسسة الإصلاح والتأهيل بمدينة سبها، ويندرج تحت هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية :

- التعرف على العوامل المؤدية لجرائم النساء في مدينة سبها.
- التعرف على نوع و نمط الجرائم السائدة في الحالات محل الدراسة (مخفية – ظاهرة.)
- التعرف على الآثار المترتبة عن جرائم المرأة في مجتمع الدراسة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في الآتي :

- تمس الدراسة شريحة حساسة في تنمية وتنشئة المجتمع يصلح بصلاحها، ويفسد بانحرافها ، وهي المرأة .
- تعد الجرائم المخفية للمرأة من أخطر الجرائم التي تهدد أمن وسلام الفرد والأسرة والمجتمع علي السواء.
- تسهم دراسة الحالة في المعرفة المعمقة لجرائم المرأة، مما يساعد على علاجها وإصلاحها .

المفاهيم والمصطلحات المستخدمة :تُعد الجريمة نتاج العديد من العوامل المتداخلة ولا يمكن في الأحوال كلها إرجاعه لعامل واحد أو مجموعة عوامل محددة بذاتها ، وتنقسم العوامل إلي داخلية وخارجية تكون دافعة لارتكاب السلوك الإجرامي ، من هذ المنطلق تقتصر الدراسة علي تناول العوامل الآتية :

- العوامل النفسية : هي عوامل "مكتسبة ثابتة نسبيا ، تدفع الإنسان إلى القيام بالسلوك الذي يتناسب وموضوع الدافع الوجداني، والذي يمكن معرفته من خلال مظهر السلوك ومحتواه فبالنسبة إلى المظهر إما أن يكون إيجابياً كالحب أو سلبياً كالكراهية" (المزيني :2005 www.dr-ghareeb.com
- العوامل النفسية إجرائيا:(العوامل المؤدية بالشعور بالإحباط والدونية والانتقام والتمييز والقهر وسوء المعاملة من أسرهنّ ،أو أخوتهن، أو أزواجهن، أو المحيط الاجتماعي الذي يعيشن فيه.
- العوامل الاجتماعية
- يقصد بها البيئة الاجتماعية الدافعة للنية نحو السلوك الإجرامي، المتمثلة فى الأسرة، المدرسة، العمل، الأصدقاء(عبيد :1972 : 100).
- العوامل الأسرية:
- يقصد بها الوسط الاجتماعي المفروض على الفرد إذا كان سويا نشأ الفرد بشكل سليم، أما إذا كان سلبيا، فقد يدفع الفرد إلى السلوك الإجرامي، وأهم تلك العوامل التفكك الأسري ، فقدان أحد الأبوين أو غيابهما لفترة طويلة مما ينعكس سلبا على الأبناء خاصة الأم والعنف بأنواعه المختلفة، أو الإدمان على المخدرات. (حسين :2011 :241).

- يقصد بها: العامل التربوي الأول الذي يسهم في صقل شخصية الإنسان فردياً واجتماعياً ، فهو يسهم في التأثير علي الجريمة من خلال الوسط الأسري.(الشديقات ، الرشيدي:2016 :2126).
- البيئة الاجتماعية : تشير بعض الدراسات الاجتماعية إلي أن البيئة الاجتماعية على درجة عالية من الأهمية، وتعد عاملا مساعدًا على الجريمة ، حيث يسهم التفكك الأسري في انحراف الأبناء، ومن منطلق اعتماد الإنسان على اكتساب السلوكيات من الجماعات التي يعيش معها، فإنه قد يكتسب خبرات ومهارات، وذلك من خلال التأثير عليه نفسيًا واجتماعيًا .(الشديقات ، الرشيدي : 2016 : 2128) .
- العوامل الاجتماعية إجرائيا: (المحيط الأسري الذي تعيش فيه المرأة ويدفعها لارتكاب السلوك الإجرامي داخله ،حيث يشمل المستوي التعليمي للوالدين ، وأنانية الزوج وتسلطه، التنشئة الاجتماعية المفككة.
- العوامل الاقتصادية : تتمثل في الفقر والبطالة، إذ يري بعض العلماء أنّ النظام الرأسمالي يعد من الأسباب الرئيسية في توزيع الثروات بشكل سيئ .(الجنفاوي :2019 : 28).
- العوامل الاقتصادية إجرائيا :ويقصد بالعوامل الاقتصادية الظروف المادية الدافعة لحصول المرأة على المال بشتي الطرق والأساليب المخالفة للعادات والتقاليد والقانون .

يمكن تعريف العوامل إجرائيا يقصد بها المسببات المؤدية إلي دفع المرأة في الجنوب الليبي لارتكاب السلوك الإجرامي، سواء أكانت تلك العوامل نفسية أم اجتماعية أو اقتصادية .

الجريمة : يشير علماء النفس أنّ الجريمة هي" تعبير عن طاقات انفعالية لا وجود لمخرجات اجتماعية لها، تؤدي إلي سلوك لا يتفق مع الأوضاع المحددة في المجتمع.(المشهداني: 2005: 2).

- الجريمة: يعرفها (سندرلاند) سلوك غير مرغوب تحرمه الدولة لضرره بها، ويكون الرد عليه بعقوبة ، ويشير (دور كايم) إلى أنّها ظاهرة طبيعية تمثل الضريبة التي يدفعها المجتمع، ويتحمل الفرد آثارها، فيري (وليم بونجيه) أنها فعل يقترف داخل جماعة من الناس، تشكل وحدة اجتماعية يضر بالمصلحة العامة ، ويكون ردَّ المجتمع بإصدار عقوبة قاسية عليه .(رمضان :152).

- يعرفها (شتا) : هي أنماط السلوك المضادة للمجتمع التي تضر بمصالحه الاجتماعية الناتجة عن خلل في وسائل الضبط الاجتماعي، فهي تشمل مجموعة الأفعال الإجرامية الخارجة عن القيم والمعايير التي تخضع للعقاب .(شتا :1987 : 32).

- الجريمة : يقصد بها نوع من التعدي على القانون الجنائي .(جابر :2007 : 7) .

الجريمة : تعرف أيضا بأنها كل فعل مخالف لقانون العقوبات وأحكامه الذي يتضمن الأفعال المجرمة، ويحدد مقدار عقوبتها .(مازن : 2009 : 44).

- الجريمة إجرائيا: بأنها (كل سلوك أو فعل ناشئ بفعل عوامل نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية يرتكبه الفرد، ويتعارض مع قيم وقوانين وأعراف المجتمع ويعاقب عليه قانونا).
- الجريمة النسوية : يقصد بها تلك الجريمة التي ترتكبها النساء حيث تتطابق مع جرائم الرجال كالقتل .(وفاء محمد : 2022 : 468).
- الجريمة النسوية إجرائيا : يقصد بها الجريمة التي ارتكبتها حالات الدراسة نتيجة عوامل نفسية واجتماعية ، خارجة عن إرادتها وتتعارض مع الأعراف والدين ويعاقب عليها القانون.

لما كانت الجريمة ظاهرة اجتماعية، لذلك يعد الوسط الأسري من أهم تلك العوامل التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة بأنواعها المختلفة ، علي اعتبار أنهَّ المسؤول الأول عن نقل وغرس المبادئ والعادات والتقاليد والمعايير والقواعد الأخلاقية في نفوس الأبناء، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وصقل الشخصية إيجابيًا أو سلبيًا .

مؤسسة الإصلاح والتأهيل : يقصد بها أماكن إصلاح وتربية هدفها تقويم سلوك المحكوم عليه بعقوبات جنائية سالبة ، وتأهيلهم لأن يكونوا أعضاء صالحين .(قانون رقم 5 :2005 : 1).

يمكن تعريف مؤسسة الإصلاح والتأهيل إجرائيا: بأنها (مدرسة لتهذيب السلوك الإنساني المجرم وتأهليهم نفسيا، من أجل إصلاحهم ليكونوا مواطنين أسوياء).

في ضوء المفاهيم السابقة، نواجه سؤلاً يطرح نفسه وهو (كيف يمكن تحقيق مبدأ العدالة في تطبيق القانون خاصة علي المرأة التي عانت وتعاني ويلات القهر والحرمان، والتمييز والعنف المعنوي والجسدي ؟

للإجابة علي هذا السؤال : خص بعض العلماء في نظرياتهم وكتاباتهم قضية الحد من الجريمة في القانون الجنائي، وهو (العدالة في تطبيق القانون، هو السبيل الأوفق في الحد من الجريمة)، حيث أشار (سندرلاند) : أنَّ القانون الجنائي يجب أن يحمل صفة المساواة والتخصص، أي أنَّ العقاب، يجب أن يحدد لكل نوع من أنواع الجرائم، وأن يتساوى الجميع أمام القانون، وأن تتحقق العدالة فيه ، وبالتالي لا توجد جريمة بدون عقاب ، وأكد (بكاريا) بالدعوة التامة إلي الإصلاح قبل تنفيذ العقوبة ، باعتبار أن معيار كل صلاح هو تحقيق أكبر قدر من الرفاهية والسعادة ،عليه فإنَّ العقاب يجب أن يكون محدداً ، ويضمن العدالة والمصلحة الاجتماعية ، بالتالي فإنَّ الهدف من العقوبة العقلانية هو منع الانحراف مستقبلاً . (الوريكات :2013 :65) .

الإجراءات المنهجية للدراسة:

منهج الدراسة وأداتها :

اعتمدت الدراسة على منهج (دراسة الحالة) للنزيلات بمؤسسة الاصلاح والتأهيل بمدينة سبها ، وتندرج تحت الدراسات (التفسيرية) ، من خلال الاعتماد على استمارة مقابلة مقننة تحتوي متغيرات الدراسة للحالات المستهدفة ،حيث قسمت الأداة إلي ستة أجزاء رئيسية (الجزء الأول: يتناول البيانات العامة للحالة، وتشمل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لها ولأسرتها، مثل العمر، المستوي التعليمي ،الحالة الاجتماعية ، السكن والإقامة والمهنة) ويحتوي هذا البند على ثمانية عشر سؤالاً ، (الجزء الثاني: يشمل نوع وبيئة الجريمة من حيث نوعها ، ومكان ارتكابها، ووسائلها والأفراد الداعمون لها، كذلك دور البيئة المحيطة ومساهمتها في دعم السلوك الإجرامي)، (الجزء الثالث :يتناول الأسباب والدوافع للجريمة من حيث الوسائل المستخدمة والدافع الرئيس لارتكابها ،ويحتوي هذا الجزء على ثلاثة أسئلة .)،(الجزء الرابع :يحتوي على طرائق التنشئة الاجتماعية من خلال أساليبها التربوية، والمعاملة الأسرية ،ودعمها للسلوك الإجرامي لدي المرأة ، ويحتوي هذا الجزء على أثنى عشر سؤالاً)،(الجزء الخامس :يتناول الشعور النفسي للحالة بعد ارتكاب الجريمة المنسوبة إليها، كذلك علاقاتها بالسجينات ، كذلك العلاقات الاجتماعية فيما بينهن، والسلوكيات التي تحدث ،ويحتوي هذا الجزء على عشرة أسئلة .)،(الجزء السادس : ويحتوي الملاحظات الجسمانية والسلوكية والانفعالية والتصرفات وقت إجراء الدراسة، ويحتوي هذا البند على أحد عشر سؤالاً)

مجالات الدراسة:

- المجال البشري : تكون مجتمع الدراسة من النساء اللاتي ارتكبن السلوك الإجرامي والقابعات بمؤسسة الإصلاح والتأهيل بمدينة سبها، حيث بلغ إجمالي الحالات وقت إجراء الدراسة (ثلاثة حالات).
- المجال المكاني : مؤسسة الإصلاح والتأهيل سبها 2022.
- المجال الزماني: استغرقت الدراسة ثلاثة أسابيع من (5/5 – 2022-5/29)

الإطار النظري :

الاتجاهات النظرية المفسرة للسلوك الإجرامي للمرأة .

لقد تناولت العديد من النظريات السلوك الإجرامي للنساء من زوايا متعددة نفسية واجتماعية واقتصادية ساهمت في ارتكاب النساء للجريمة ، ولعل من أهم تلك النظريات الآتي :

أولاً: النظرية السلوكية : من رواد هذه النظرية العالم (فرويد 1939) ، تفترض أن العوامل النفسية لها دور كبير في خضوع الفرد لها في مراحل حياته المتعاقبة ، خاصة مرحلة الطفولة ، ويعزي ذلك للعلاقات الخاصة، والتصرفات المتبادلة بين أفراد الأسرة الواحدة ، بحيث تترسخ رواسب الحوادث، والمواقف في وجدان الفرد العاطفي، كما تصبح شعورا سلوكيا لتصرفاته ، على هذا الأساس، إذا كانت حياة الفرد مليئة بالمشاكل والمتاعب والتشرد والتفكك داخل أسرته ، يقود ذلك إلى إتباع سلوك منحرف يقود إلى الوقوع في الجريمة ، وبالعكس من ذلك للفرد الذي ينشأ في أسرة مستقرة تقوم العلاقات فيها على المحبة والتنشئة السليمة ، وقائمة على الأدوار الناجحة .(العيسوي : 2004 : 32).

كما ترى هذه النظرية أن النفس البشرية قائمة على التفاعل بين ثلاثة مظاهر هي:

- الذات : وهو القالب أو الإطار الذي يحوي الميول والاستعدادات الفطرية الموروثة والنزعات الغريزية ، وتتواجد تلك الميول في منطقة (اللاشعور).
- الأنا : وهي الجانب الشعوري ، أو العاقل في النفس البشرية ، حيث تسعي إلى إقامة نوع من الانسجام والتكيف بين الجوانب الفطرية الغريزية من جهة، والقيم والتقاليد والعادات الاجتماعية المتاحة من جهة أخري ، ففي حالة التوافق يتجه إلي التسامي بالنشاط الشعوري ، أو الاتجاه إلى طمس وكبت عدم التوافق في منطقة اللاشعور .
- الأنا العليا : وهو الوصف المثالي للنفس البشرية، فهي المكان السامي للمبادئ والروادع الناشئة عن القيم الاجتماعية والدينية ، وهو ما يعرف (بالضمير) ، ومهمته مراقبة الأنا ومساءلتها عن أي تقصير في أداء وظيفتها والتوجيه للنزاعات الفطرية .(المرصفاوي :1973 : 29)

ثانياً: النظرية النفسية (الإحباط والعدوان) :

ومن رواد هذه النظرية العالمان (دولارد – ميللر)(1939) ،وينطلق أنصار هذا الاتجاه من فكرة مفادها أن الإحباط يؤدي إلى العدوان، وهذا الأخير يؤدي إلى الإحباط، وهكذا تكون الدورة مغلقة ، و يعتقد أنصارها أن النسبة العالية من الإجرام في الجماعات الفقيرة.. فالإجرام حسب هذه النظرية ناتج عن ردود أفعال تجاه الإحباطات، بسبب التعلم الاجتماعي ، وهذه الإحباطات مفروضة علينا من طرف أشخاص آخرين ،و تقود تلك الإحباطات للإجهاد النفسي الذي يقود بدوره إلي الإصابة بالاضطرابات العقلية، مما يدعو المرأة إلي البحث عن آليه للتكيف مع الضغوطات المحيطة ، ولعل ارتفاع النشاط الإجرامي من نتاج ذلك الإجهاد.(زهران:2022: 17).

تتوافق هذه نظرية (الإحباط النفسي) مع الحالات محل الدراسة في كونها تتناول عوامل نفسية على قدر من الأهمية ، حيث تلعب تلك العوامل دوراً رئيسياً في ارتكاب الجرم بأنواعه خاصة لدي النساء حيث تؤثر عمليات الإجهاد النفسي علي نفسية المرأة، حيث يقودها للشعور بالإحباط نتيجة تعرضها لضغوطات حياتية قاسية ، وتثير هذه النظرية تساؤلات عديدة حول الضغوطات التي تواجهها النساء في حياتهن، وهي: ماهي تلك الضغوطات النفسية ؟ ، في هذا الصدد تشير (مليجرام) (1974) إلى وجود نوعين من الضغوطات الاجتماعية التي تجبر الناس على ممارسة الإجرام هما :

-ضغط اجتماعي من موقع السلطة (تنفيذ أوامر سلطوية)

-ضغط من خارج السلطة ،يصدر عن الأقران والمعارف، وحتى عن مجموع الناس العاديين (هند إبراهيم : 2021 : https://www.mohamy.online/blog/9818)

من هذا المنطلق يمكن القول أن البيئات الأسرية المفككة والمعنفة، والظروف الاقتصادية المتدنية، عوامل تقود إلى شعور الإنسان بالإجهاد النفسي والإحباط، وبالتالي فهو يسعى في الأحوال كلها للحصول على طرق وبدائل لتهدئة ما يشعر به، أو الهروب منه.

إن العنف ضد المرأة والتمييز النوعي، عوامل تسهم في ترسيخ مبدأ الدونية والضعف والتبعية ، فالجريمة نتيجة لسبب قاهر، دفع بعض النساء بطريقة ذاتية تقليدية للثورة على الأوضاع القائمة .

المسلمات الرئيسية لهذه النظرية تتمثل في :

- تتأثر الجريمة بعوامل أساسية أهمها العامل النفسي .
- العدوان ينشئ نتيجة سبب قاهر يغلب على طاقة الإنسان .
- البيئة الضاغطة ، وسيلة دافعة للبحث عن بدائل غير مشروعة.

ثالثاً: نظرية ضبط القوة :

من رواد هذه النظرية (هاجان-1989) ، تنطلق النظرية من فرضيه رئيسية مؤداها: (إنَّ السيطرة الأبوية علي الأسرة، يسهم في اتساع الفجوة الجندرية في ارتكاب الجرائم، والسلوك المنحرف بين الذكور والإناث) ، فالأسرة التي تؤمن بالعدالة بين أعضائها، تسهم في إنتاج العلاقات المتساوية ، بعكس الأسرة التسلطية، حيث مقدار التسلط المفروض من الآباء على الأبناء ومن الأزواج على أزواجهم، وتفضيل الذكور على الإناث ،عوامل تدفع المرأة إلي الانحراف وارتكاب الجرائم .(سيخاوي ، دليله :189).

إنَّ الثقافة التقليدية لدي الأسرة الليبية، تسهم بطرق شتى في تأسيس مبدأ هذه النظرية، هو (الجندر) القائم على التمييز النوعي، الذي يقضي بدورة على مبدأ العدالة التربوية، وإنتاج علاقات غير متساوية من خلال تفضل جنس على آخر، عوامل دافعة لارتكاب الجريمة، لشعور الأنثى بالتهميش والتمييز والدونية .

المسلمات النظرية :

- التمييز النوعي الجندر .
- السيطرة الأبوية على الأسرة .
- العلاقات الإنسانية غير المتساوية .

رابعاً :النظرية النسوية والجريمة :

تشير الأدبيات بوجود أربعة اتجاهات نسوية فسرت الجريمة لدي المرأة هي :

أ- الاتجاه الماركسي الأنثوي : يري هذا الاتجاه أن مصدر الجريمة لدي المرأة ثنائي المصدر ، فالمصدر الأول يرتبط بتوزيع الثروة وتقسيم العمل القائم علي أساس النوع (الجندر) ، بمعني ، أنَّ جرائم المرأة هي جرائم اقتصادية ، والمصدر الثاني هو دور المرأة الهامشي من خلال اعتمادها على الرجل، مما يسهم في توليد الإحباط والدونية، الأمر الذي يقودها لارتكاب السلوك الإجرامي .

ب- الاتجاه الاشتراكي الأنثوي : من رواد هذا الاتجاه (موناداياز 1989) ، يري أنَّ اضطهاد المرأة هو أحد الصفات المركزية للنظام التربوي الرأسمالي ، بالتالي فالجريمة هي وضعية حتمية للوضع الطبقي، بمعني أنَّ جرائم النساء ذات طبيعة اقتصادية .

ج- الاتجاه الليبرالي الأنثوي : يشير لعدم وجود مساواة و عدالة في التعامل مع المرأة وخاصة نظام العدالة الجنائية ، بالتالي فإنَّ عملية إدماج المرأة في سوق العمل أكثر يؤدي إلي التقليل من ممارسة التميز ضدها .

د- الاتجاه الراديكالي الأنثوي : يرى كل من (يليامز – مكشين – 1990) أن أفكار هذا الاتجاه تتمحور في الآتي :

- دونية النساء من خلال مفاهيم الرجولة المنظمة من حيث المبدأ، ولاسيما في البناء الاقتصادي والسياسي.
- وجود سلوكيات خاصة في التعامل للجندر فى المؤسسات الاجتماعية .(سبخاوي ، دليله:189:2014-190).

يمكن القول، أن الاتجاهات النسوية الثلاثة، اتفقت حول مبدأ عدم العدالة الاقتصادية من خلال توزيع الثروة (الدمج الاقتصادي)، والتمييز القهري من خلال التمييز على أساس الجندر، وانعدام المساواة علي مستوي الأسرة، بطبيعة الحال، فإنَّ تلك العوامل تقود إلى العيش فريسة (الإحباط والدونية والتنمر والقهر) ، بالتالي كلها عوامل دافعة لسعي المرأة للحصول علي الراحة النفسية من خلال التخلص من تلك الضغوطات، بمحاولة إيجاد بدائل وطرائق ذاتية، وإن تعارضت مع القيم الثقافية، والأحكام الجنائية .

عرض وتفسير الحالات محل الدراسة :

الحالة الأولي: (م-م-ع) العمر (21 سنة) ، المستوي التعليمي (أمية) متزوجة منذ ثلاث سنوات لا يوجد لديها أطفال ، ترتيبها السادس بين أخوتها، المهنة (ربة بيت) ، تقيم في مدينة سبها، عمر الأب (65 سنة) عمر الأم (55 سنة)، المستوي التعليمي للأب (أمي) والأم (أمية) ، يمتهن الأب الأعمال الحرة، وتمتهن الأم الأعمال المنزلية ، الحالة الاجتماعية للوالدين مرتبطان.

البند الأول: نوع الجريمة وأحداث وقوعها : تشير الحالة بأن الجريمة هي جريمة (القتل العمد) مع سبق الإصرار والترصد ، المجني عليه (زوجها) الذي كان يعاملها بوحشية مفرطة (عنف زواجي) ، تفيد الحالة أن أسرتها مقيمه في دولة تشاد ، وبالتالي لا تملك الحالة ملجأ آمن يمكنها أن تلجأ إليه، أشارت بعدم وجود أي أشخاص آخرين في تنفيذ الجريمة ضد زوجها ، وتسرد تفاصيل الواقعة كانت تؤمن أنها لن تستطيع مواجهته، فهو أقوي منها ، لذلك لجأت إلى التفكير في طريقة حاسمة من خلال (آلة حادة من الحديد) (ساطور)، وتم تنفيذ الجريمة بمنزلها في حدود الساعة (السادسة فجرا)، عندما كان زوجها (نائما)، حيث قامت بضرب زوجها علي رقبته من ناحية الآذن ، الأمر الذي أدى إلى مفارقته للحياة مباشرة ، وتؤكد الحالة أن البيئة المحيطة بها بيئة إجرامية، توجد بها مخالفات كثيرة من (قتل وسرقة ونهب ومخدرات)، من جهة أخرى أشارت بأنها كانت مكرهه ومجبرة على الزواج من زوجها، فهي لم تكن ترغب في الارتباط به على الرغم من علم أهلها بتعاطيه للمخدرات والكحول، وأنَّ بعد أسرتها عنها، وعدم وجودها بجانبها ، ساهم في افتقارها إلى احتياجات نفسية كثيرة .

البند الثاني :دوافع الجريمة :

تؤكد الحالة أن من أهم العوامل الدافعة لهذه الجريمة (الضغط النفسي) الذي تعيشه مع زوجها منذ زواجهما، وكان ردة فعل للسلوك العنيف الذي يتبعه في معاملته لها ، من خلال ضربها ،ومعاملتها بوحشية غير آدميه، دون جود وسيلة ناجحة للهروب منه، وتشير بأن هذا الانتقام ما هو إلا وسيلة للدفاع عن نفسها في غياب من يحميها من بطشه وسلوكه غير السوي.

البند الثالث : ظروف التنشئة الاجتماعية للحالة :

تشير الحالة أنها عاشت في أجواء أسرية غير طبيعية الأركان ، حيث كان الأبوان يتبعان أسلوب القسوة والمعاملة العنيفة في التربية، وأنها تتعرض للإيذاء بالضرب ، كما أن الأسرة تفرق بين الأبناء في جميع شؤونها الحياتية ، وفيما يتعلق بردة الفعل من الأسرة تقول إنها لا تتلقي المساعدة والمساندة.

البند الرابع : الشعور النفسي للحالة :

يوصف شعور الحالة بالسيئ من خلال حالة القلق والبكاء والخوف من الحكم الذي سيصدر ضدها، تؤكد الحالة أنها تخضع لتأنيب الضمير عن الواقعة بصورة مستمرة ، وأنها لم تعد ترغب في التعامل مع الناس لو خرجت من السجن ، وأنها لم تعد تثق في الرجال من خلال سلوكهم العدواني، والعنف الذي عاشته مع زوجها ، وحول علاقتها بزميلاتها في السجن تقول : بأنها على علاقة حذر، وإن كان هناك بعض المناوشات تحدث بين الحين والآخر .

الخصائص العامة للحالة :

- الخصائص الجسمانية : المظهر الخارجي طبيعي، العلامات المميزة وجود وشم.
- الخصائص السلوكية : مضطربة، وغير طبيعية في الجلوس والتعبير وطريقة الحديث.
- الخصائص الانفعالية : ملاحظة تغير شكل الوجه مع التوتر، والغضب في أوقات مختلفة من المقابلة .

تحليل وتفسير:

تعرضت الحالة للعنف الأسري والتنشئة الاجتماعية غير السوية، لذلك يمكن لنا تفسير السلوك الإجرامي لدى الحالة على أساس نظرية (الإحباط والإجهاد النفسي) للعالمين (دولارد وميللر) حيث تعزى أسباب الجريمة إلى عامل الإجهاد النفسي، والإحباط، الذي يقود إلى البحث عن آليه للتكيف مع الضغوطات المصاحبة ، كما يسبب الاضطرابات العقلية التي تسهم بدورها في ارتفاع النشاط الإجرامي المرتكب من الفرد .(زهران :2022 :22) ، ويفسر أيضا على أساس نظرية (ضبط القوة) للعالم (هاجان - 1989) التي تنطلق من فرضية رئيسية مؤداها، أنَّ السيطرة الأبوية على الأسرة تسهم في اتّساع الفجوة الجندرية في ارتكاب السلوك الإجرامي ، فالأسرة التي تؤمن بالعدالة بين أعضائها تسهم في إعادة إنتاج العلاقات المتساوية بعكس الأسرة التسلطية، حيث أنّ مقدار التسلط المفروض من الآباء على الأبناء، يدفع النساء على وجه الخصوص إلى الانحراف ، وارتكاب الجرائم .(سيخاوي ، دليله :2014: 189)، وتتوافق كذلك مع المصدر الثاني في الاتجاه الماركسي الأنثوي في تفسير السلوك الإجرامي لدى المرأة، من خلال دور المرأة الهامشي، و اعتمادها على الرجل، مما يسهم في توليد (الإحباط والدونية)، الأمر الذي يقودها لارتكاب السلوك الإجرامي.

من جهة أخري يشير (محمد عارف) أنه توجد ثلاث صور للسلوك المنحرف وهي :

أ- الإنحراف البيولوجي النفسي، (يشير إلى عجز الفرد عن مسايرة قيم المجتمع، والفشل في تحقيق التوافق معها .

ب- الانحراف الوظيفي (من خلال محاولة إصلاح مساءلة انعدام المساواة، وعدم توفر الحياة السوية للأفراد (من خلال الأنومي الذي يتضمن الافتقار للمعايير والقواعد الاجتماعية والإيمان المطلق بقيم الفرد.

جـ- الإنحراف الاجتماعي (من خلال الأنومي الذي يتضمن الافتقار للمعايير والقواعد الاجتماعية، وعدم تأكيد قيم المجتمع انطلاقا من مبدأ (الأنانية)(الجوهري :1974 :360).

إنَّ عجز الأسرة عن القيام بواجباتها اتّجاه أبنائها من خلال مبدأ العدالة والتنشئة الاجتماعية السليمة، يسهم في الأحوال كلها لاحتمالية ارتكاب السلوك الاجرامي، على اعتبار أنَّ الجريمة كظاهرة اجتماعية تتأثر بالوسط الاجتماعي الأسري للإنسان(الشديقات ،الرشيدي :2016 :2126) ، ويمكن تبيان عجز الأسرة عن تلك المهام (اتساع المعرفة، وتعدد الوسائل والطرق، نتيجة ضعف الإمكانيات، وتعدد الاختصاصات .(عبدالمنعم صبيح :2009: 33)

ويضيف (أمين جابر) مصدرين آخرين للخلل الوظيفي للأسرة، هما (التفكك الأسري، حيث تعجز الأسرة عن القيام بوظائفها بصورة سليمة، بسبب التباعد والشقاق بين الأب والأم ، والبيئة الاجتماعية التي تسهم في زيادة الخلل الوظيفي للأسرة، حيث يكتسب الإنسان قيما وسلوكيات منحرفة من الجماعات التي يعيش معها .(الشديقات ، الرشيدي :2016 :2126).

وتشير دراسة (نوري سعدون-2011) ، إلى أنّ تفكك العلاقات الأسرية من العوامل الأساسية في ارتكاب الجريمة، حيث تبين أنَّ (70%) من المجرمين يعانون تفكك علاقاتهم الأسرية، كما أنَّ هناك دورا للبيئة السكنية والاجتماعية المحيطة بنسبة (25%) .(نوري:155:2011-156)، و أوضحت (محمد)أنَّ التفكك الأسري هو العامل الأساسي في ارتكاب النساء للسلوك الإجرامي من خلال عامل (الطلاق، والمرض المزمن، والانشغال في العمل)(محمد :2022 :44)، وتشير دراسة (خالد الجنقاوي)، أنَّ العوامل النفسية تلعب دوراً بارزا في ارتكاب الجريمة، والعود إليها بسبب ضعف التنشئة الاجتماعية، وعدم المحافظة على القيم الدينية (الجنقاوي :46) ، في حين أشارت دراسة (مجاهد نبيه) أنَّ هناك عوامل نفسية تسهم في ارتكاب النساء للجريمة ، حيث تتميز المرأة بتكوينها النفسي الخاص من خلال تأثرها بعوامل داخلية تدفعها للسلوك المجرم ، منها (الشعور بالحرمان ، الإحساس بالظلم، الشعور بعدم الاهتمام ، العنف الجسدي والمعنوي)، حيث تدفعها هذه العوامل إلى الرغبة في الانتقام ، في ذلك يرى علماء النفس أن المرأة ترتكب الجريمة عندما يمس مشاعرها الظلم والقهر .(نبيه :2016 :16) ، كما أشارت بعض الدراسات أن المرأة المعنفة التي تعرضت للعنف بأشكاله المختلفة (الجسدي ، اللفظي ، النفسي ، الجنسي ، الاقتصادي (التمييز) ، الصحي) تصاحبها العديد من الاضطرابات أهمها (الشعور بعدم الكفاءة والقيمة الإنسانية، بالإضافة إلى تحمل المسئولية، وبالتالي الدخول في عزلة اجتماعية، وانفعالات نفسية.(الدوسري: 2013 : 30).

إنَّ تلك العوامل النفسية، بدون شك، ترجع للعديد من الأسباب، لعل أهمها العنف ضد المرأة، حيث يقود إلى الوقوع في براثن ، الجرائم نتيجة الشعور بعدم الأمان الاجتماعي، وعدم القدرة على المواجهة، والنتيجة الوقوع في طريق الجريمة والانحراف .(الراوي:192).

وتشير دراسة (محمود الخطيب) أنَّ نسبة ارتكاب النساء للجرائم ضئيلة مقارنة بالرجال بنسبة (7.3%) ، ومن العوامل المساهمة في تلك الجرائم، هو ضعف الضبط الاجتماعي من قبل الأسرة بنسبة (73%).(الخطيب :2019 :82) ، وتؤيد دراسة (محمد الريدي) أن انتشار جرائم النساء السعوديات، يعزى لأسباب متعددة أهمها:(ضعف المستوي التعليمي ، العيش في أسرة مفككة ومصدعه عاطفياً ومادياً وأخلاقياً ، معاملة أسرية سيئة للغاية ، ينعدم لديهن الضبط الأسري السليم ، وأنَّ ما نسبته (59.3 %) من المطلقات المجرمات أُجبرن على الزواج بشخص لا يرغبنه (الريدي :2003 :236-237).

إنَّ بروز ظاهرة العنف الأسري في المجتمع الليبي، تدعو إلى البحث عن الوسائل الوقائية لمواجهته أو الحد منه ، وهذا لن يتأتى بطبيعة الحال إلا من خلال وجود عدد من الشروط في تكوين الأسرة لعل أهمها :-

- الاختيار السليم للزوجة والزوج : بهدف تحقيق أعلى درجات الاستقرار الأسري، بعيداً عن التعصب والإكراه في الاختيار.
- التوعية الدينية :من خلال التأكيد على مبدأ التراحم والترابط الأسري ، في ذلك يقول الرسول الكريم (الراحمون يرحمهم الله)(سنن أبوداوود :285)، وقوله: (خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي) (سنن الترميدي :709).
- الوعي الأسري: من خلال التعريف بأهمية التوافق والتفاهم بين الزوج والزوجة والالتزام بالحدود الشخصية ، كذلك ضرورة قيام كل منهما بدوره على الوجه الأكمل المكلف به في نطاق الحياة الأسرية حتى لا تتداخل وتؤدي إلي تراكمات تعود لمزيد من الصراع والتفكك .(أبوالعينين :167).
- اللوائح والقوانين : من خلال تجريم العنف الأسري، الأمر الذي يسهم في الحد من العنف داخل الأسرة ، وإنشاء تدابير احترازية تقوم على الردع والعقاب ، حتى يعلم مرتكب العنف أنهَّ لا يمارس حق مكتسب، بل يخرقون القانون ، بالتالي هم عرضه للمساءلة والعقاب ، كذلك يجب أن تكون تلك الضوابط والقوانين تتلائم وطبيعة العنف الأسري، وتتناسب معه بأن تكون ذات طابع اجتماعي، يسهم في تحقيق حماية ومعالجة أفضل للحالات ، من جهة أخرى يجب أن يتميز بالعديد من المسميات أهمها :
- توصيف الأفعال التي تشكل عنفاً أسرياً وتجرمه .

- أحكام وتدابير وقائية تمنع وتحد من وقوعه .
- آليات الحماية و التبليغ من خلال إجراءات قضائية .
- عقوبات تتلائم وتتناسب مع المواقف المرتبطة بالعنف .(أبو العينين :169).

الحالة الثانية :

(س-ع-م) العمر (29 سنة) ، المستوي التعليمي (ثانوي) عدد أفراد الأسرة (3ذكور- 6 إناث) ،ترتيبها الأول بين أخوتها ، المهنة ربه بيت ، الحالة الاجتماعية مطلقة لديها (طفل)، مكان الإقامة (بنغازي)، عمر الأب (66 سنة) عمر الأم (58 سنة) مستوي تعليم الأب (أمي) مستوي تعليم الأم (أمية) ، الحالة الاجتماعية للوالدين (طلاق).

البند الأول: نوع الجريمة:

نوع الجريمة هي جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، من خلال الانضمام إلي تشكيل عصابي (إجرامي)، يندرج تحت بنود الجريمة المنظمة ، تفيد الحالة أنها قدمت إلي مدينة بنغازي، وتقيم مع الأقارب ، حيث تعرفت على شاب وعدها بالزواج، ومن خلال الارتباط به تبين لها أنه يتبع تشكيل عصابي إجرامي، يمتهن القتل والخطف والسرقة، للحصول على المال ، وفيما يتعلق بالقضية المتهمة بها، أنها كانت عنصراً مساعداً في عملية سطو مسلح بقوة السلاح نوع (كلاشن كوف) ، حتي تمَّ السطو على المجني عليه، وسرقة ما بحوزته، وعندما همَّ بالدفاع عن نفسه وماله ، قام خطيبها بالرماية عليه وقتله في أحد الأحياء بمدينة سبها، حيث وقعت الجريمة الساعة الثامنة مساءً، وتصف الحالة أن الحي الذي تقيم فيه من الأحياء التي تتميز بأنواع الجريمة المختلفة من قتل وسرقة ومخدرات .

البند الثاني :عوامل الجريمة :

تؤكد الحالة أن من أهم العوامل الدافعة لهذه الجريمة (الضغط النفسي، والحالة المادية السيئة) التي تعيشها منذ طلاقها من زوجها، ولم تجد طريقة أخرى سوى البحث عن المال بالطرق غير المشروعة، وتشير بأنَّ مهمتها هي المساعدة في الحصول على المال، وتعد هذه المرة الأولى التي تدخل فيها السجن .

البند الثالث : ظروف التنشئة الاجتماعية للحالة :

تشير الحالة أنها عاشت في أجواء أسرية غير طبيعية ، حيث كان الأبوان في صراع دائم ويتبعان أسلوب القسوة ، و الغلظة في المعاملة والتفرقة في التربية، وأنها تعرضت للإيذاء، و الضرب منهما، و من أخوتها ، كما أن الأسرة تفرق بين الأبناء في جميع شؤونها الحياتية ، وتشير أيضا إلى أن ظروف الحياة في أسرتها زادت قسوة بعد طلاق والديها، الأمر الذي ساهم في حدوث تصدع وتفكك في حياتها هي وأخوتها، حيث أصبحت تفتقر لأبسط الحاجات الأساسية، وفيما يتعلق بردة الفعل من الأسرة، تقول: إنها لم تساعدها وتساندها ولم يزرها أحد منذ خروجها من مدينة بنغازي، وترى بأن هذه الظروف ساهمت في انحرافها بدرجة كبيرة

البند الرابع : الشعور النفسي للحالة : تفيد الحالة أنها تعاني من مشاكل نفسية وضغوطات حياتية منذ كانت تعيش مع أبويها، الأمر الذي ساهم بدرجة معينة لانخراطها في طريق الجريمة ، وحول وضعها النفسي الحالي تصف أنها تشعر بالقلق والخوف مما هو قادم، بالإضافة إلي تأنيب (الضمير) المستمر ، وحول علاقتها في السجن، تصف الحالة أنها على خلاف مع بعض النزيلات ، ولكن ليس بصورة دائمة ، وحول ظروف السجن الداخلية، هناك بعض المشاكل تحدث بين الحين والآخر ، وتفيد الحالة أنها لن تعود مجدداً للجريمة إذا أتيحت لها النجاة، وأنها سوف تعود للحياة بصورة طبيعة، وتحتمل وتصبر لإصلاح ما هو ممكن .

الخصائص العامة للحالة:

- الخصائص الجسمانية : المظهر الخارجي طبيعي، العلامات المميزة وجود وشم.
- الخصائص السلوكية : مضطربة، وغير طبيعية في الجلوس والتعبير وطريقة الحديث.
- الخصائص الانفعالية : الغضب والبكاء في أوقات مختلفة من المقابلة.

تحليل وتفسير :

تُعد الأسرة الأساس الأول في استقرار الفرد في سلوكه وآدابه ، بالتالي ينعكس وضعها عليه ، حيث كلما كانت الأسرة سوية ومستقرة ساهم ذلك في تحقيق قدر عالٍ من الانسجام بين أفرادها، بخلاف الحال لدى الأسرة المفككة والفاقدة للتناغم والانسجام ، فهي تنتج أشخاص يعانون اضطرابات نفسية وعدم انسجام ، أظف إلى ذلك الشعور بالإحباط والظلم والتمييز والقهر من سوء المعاملة الأسرية ، مما ينعكس على الحياة الطبيعية لهم، وبالتالي الوقوع في براثن الإجرام .(السدحان : 1419 : 33)

إن العنف الأسري يقود إلي شعور الأبناء بالكآبة والقهر النفسي، والإحباط واحتقار النفس، والشعور بالظلم، ومحاولة الانتقام، الأمر الذي يقود الى ظهور العنف العكسي ، كذلك ميل الأبناء للانطواء والعزلة، والشعور بالعديد من الأمراض النفسية، والخوف والقلق .(الراوي:192)، وتشير الإحصائيات بأن العنف الأسري في الأسرة المصرية ساهم بنسبة (12.3%) من جرائم القتل العمد.(اليوسف :2005: 122-123).وفي المملكة المتحدة، بلغ عدد حالات العنف حوالي (6.6 ملايين) حالة عام 1995، حيث وصلت الجرائم المنسوبة للنساء (2%) .(أبوالعينين:60).

لقد بينت دراسة (جابر الشديقات ومنصور الراشدي) في الأردن ، أن من العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجريمة هو التفكك والتصدع الأسري ، حيث أشارت (48%) من أفراد عينة الدراسة لمؤسسة الإصلاح والتأهيل بالأردن أنهم من أسر مفككة ومتصدعة ، وغير مستقرة وأن هذا التصدع ناشئ عن طلاق الوالدين، أو وفاة أحدهما، وبالتالي ساهم في دفعهم لارتكاب الجريمة، وأشار (45%) من أفراد العينة أنهم من أسر فقيرة ، في حين أشار (40%) أنهم تعرضوا لتنشئة اجتماعية غير سوية، لعدم وجود وسائل الضبط الاجتماعي ، كذلك المعاملة الوالدية السيئة القائمة على التنمر والتمييز بين الأبناء بنسبة (38%).(الشديقات ، المرشدي : 2016: 2132-2135)، كما بينت دراسة أن(75%) من المجرمين ينتمون إلى أسر مفككة فى فرنسا، وأن نسبة (67%) ينتمون لأسر غير مستقرة أيضاً فى الولايات المتحدة.(العبدالله :2011: 133)، رغم المساهمة الفعالة للعنف الأسري في زيادة الجرائم ، تعد الإحصاءات حولة قليلة جداً، لأسباب عديدة أهمها :

- عدم الإبلاغ عن العنف في الأسرة لأسباب اجتماعية، وثقافية، ونفسية، من قبل ضحية العنف خوفا من (الوصم الاجتماعي).
- خصوصية الثقافة لدى المجتمعات العربية بسرية العلاقات الأسرية .
- الحرص على عدم تهديد كيان الأسرة وبنيانها خوفا من (الفضيحة)(ابوالعينين.www.allchat.coml/forum/viewtopic.php?f=167112)

فيما يتعلق بالشعور النفسي للحالة، والخضوع المستمر لتأنيب الضمير من خلال المراقبة من الأنا العليا على الأنا في القصور في التوجيه للغرائز اللاشعورية ، حيث تشير نظرية الإحساس بالذنب إلي أن (السلوك الإجرامي هو نتاج صعوبات انفعالية لاشعورية ، حيث يحمل جملة من الدوافع الفطرية التي يشار إليها بالغرائز ، تلك الدوافع اللاشعورية التي لا يدركها الفرد .(رمضان ، عبدالخالق :2001: 54)

الحالة الثالثة :

البند الأول: نوع الجريمة وأحداث وقوعها:

(م-م-ج) العمر (24 سنة) ، المستوى التعليمي (ثانوي) عدد أفراد الأسرة (3ذكور- 4 إناث) ترتيبها الرابع بين أخوتها ، المهنة ربه بيت ، الحالة الاجتماعية متزوجة وليس لديها أطفال عمر الأب (70 سنة) عمر الأم (59 سنة) مستوى تعليم الأب (عسكري) مستوى تعليم الأم (أمية) ، الحالة الاجتماعية للوالدين (مرتبطان).

البند الثاني :عوامل الجريمة :

نوع الجريمة هي جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد لطفل يبلغ من العمر (عشر سنوات) من خلال أسلوب (الخنق)، لارتكاب أعمال (السحر والشعوذة)، ويكون ذلك من خلال تقديم الطفل كقربان للجن، تفيد الحالة أن الجريمة حدث ليلاً الساعة العاشرة مساءً ، في منزلها وأنها لعبت دور المساعد مع زوجها الفاعل الحقيقي في القضية ، بدون مساعدة من أشخاص آخرين ، والغاية هي تحقيق مكاسب مادية من خلال تلبية مطالب الأشخاص ، تصف الحالة أن الحي الذي تقيم فيه من الأحياء التي تتميز بأنواع الجريمة المختلفة من قتل وسرقة ومخدرات وسحر،

البند الثالث : ظروف التنشئة الاجتماعية للحالة :

تشير الحالة أنها عاشت في أجواء أسرية تعتمد علي أسلوب التمييز بين الأبناء ، حيث كان الأبوان يتبعان أسلوب القسوة والغلظة في المعاملة والتفرقة في التربية خاصة ضد الإناث، وأنها تعرضت للإيذاء والضرب منهما ومن أخوتها ، كما أن الأسرة تفرق بين الأبناء في جميع شؤونها الحياتية ، كذلك المعاملة القاسية من زوجها من خلال أسلوب التخويف والتهديد، خاصة وأنه ساحر كبير، كل هذه العوامل تقودها إلي الشعور بالإحباط، كذلك وجود ضغوطات نفسية رهيبة داخلية وخارجية (الخضوع).

البند الرابع : الشعور النفسي للحالة : تفيد الحالة أنها تشعر بالقلق والخوف مما هو مخفي بالإضافة إلى تأنيب الضمير ، حول علاقتها في السجن تصف الحالة أنها على خلاف مع بعض النزيلات، وتوجد بعض السلوكيات اللاأخلاقية بين النزيلات ، وحول ظروف السجن الداخلية هناك بعض المشاكل تحدث بين الحين والآخر، وتفيد الحالة أنها لن تعود مجدداً للجريمة إذا أُتيحت لها النجاة وأنها سوف تعود للحياة بصورة طبيعة، وبكل قوة وشجاعة.

(الخصائص العامة للحالة :

- الخصائص الجسمانية : المظهر الخارجي طبيعي.
- الخصائص السلوكية : مضطربة، وغير طبيعية في الجلوس والتعبير، وطريقة الحديث.

الخصائص الانفعالية : البكاء والصمت في أوقات مختلفة من المقابلة .

تحليل وتفسير :

تصنف هذه الحالة ضمن الحالات الثلاثة التي أشار إليها الإمام (الأصفهاني)، بذكره لأقسام وأنواع السحر والشعوذة في كتابه(مفردات القرآن)، وهي : الخداع والتخيلات، استجلاب معاونة الشيطان باستخدام وسائل للتقرب إليه ، تغيير الصور والطبائع .(الساعاتي :2006: 120).

لا تختلف هذه الحالة عن الحالتين السابقتين ، من حيث وجود حالات من الإحباط والقهر والعنف الأسري والعائلي، بالتالي : يمكن تفسير هذه الحالة وفق نظرية (دولاردو) أيضا عن الإحباط الذي يعد الوسيلة التي تقود إلي العدوان، والقيام بالجريمة بكافة أشكالها (الدوافع) ، وهذا كما يرى أنها بسبب وجود ضغوطات تجبر الإنسان على ذلك الفعل الإجرامي ، كذلك يرى العالم (مليجرام) أن هناك نوعين من الضغوطات الاجتماعية هما :

- ضغط اجتماعي من موقع السلطة " تنفيذ أوامر السلطة ".
- ضغط من خارج مواقع السلطة، يصدر عن الأقران والأصدقاء والمعارف .

ويشير (إميل دوركايم) إلى مبدأ (اللامعيارية) الذي يشير إلي وجود نمط من الطموحات والآمال الزائدة عن الحد ، يقود الفشل في تحقيقه إلي انهيار القيم والمعايير داخل المجتمع ، بمعنى السعي في الحصول على الأهداف المحددة .(معلول ، صالحي :2016 :109).

وبالنظر للحالة النفسية في هذا الصدد يشير (فرويد) أن السحر هو مرض نفسي يصيب بعض الأشخاص أو بعض المجتمعات، وهو بمثابة ردة إلى التفكير البدائي أو إلى مرحلة طفولية ، فالسحر عامل فعال للتفريغ الانفعالي بلغة التحليل النفسي ، وفي الوقت ذاته يرى (فريزر) أن الرمزية في السحر تشير إلى ارتباط زائف بين الأفكار، وأن هناك تجاوباً بين رموز السحر والمشاعر المكبوتة للساحر واتباعه من عامة الناس ، ويرى (كيمف) أن السحر عملية علاجية لتهدئة الضغوط النفسية التي تحدث في محيط اجتماعي ، بمعنى أسلوب ضبط اجتماعي.(الساعاتي :2006 :66).

إن عجز المرأة عن حل مشكلاتها النفسية والاجتماعية والصحية، يسهم في البحث عن بدائل : شافية وسريعة لحلها ، أو التخفيف من حدتها ، بذلك يُعد اللجوء إلى السحر والشعوذة من الوسائل المتاحة والأكثر مفعولاً ، حيث تعد المرأة مهيأة أكثر من الرجل من الناحية العاطفية والفكرية والاجتماعية والتربوية والأخلاقية والنفسية كذلك .

السؤال المطروح : هل المشكلات النفسية والاجتماعية هي السبب الرئيس وراء ارتكاب المرأة للسحر والشعوذة ؟ ، في هذا الصدد يشير كل من (دواقراف ودينيلو) إلى أن الإحساس بالظلم والقهر يقود إلى نشوء الإجرام، وبالتالي يكون السحر وسيلة فاعلة في انحراف المرأة بسبب ضعف الوازع الديني لديها.(معلول ، صالحي :2016: 148-150).

يمكن القول أن السبب الرئيس في استمرار السحر كظاهرة اجتماعية هو عجز الإنسان وضعفه نحو حاجاته الضرورية ومشكلاته النفسية والاجتماعية والاقتصادية (المادية) حيث يلجأ إلى ممارسة السحر، لتحقيق الهدف منه ، ومن أبشع الأعمال الإجرامية تماشياً مع الحالة محل الدراسة استخدام السحر في الحصول على الأموال والكنوز من خلال تحديد أماكنها، أو إخفائها باستخدام طريقة القربان، بتقديم إنسان كأضحية (للجن) .

الآثار الاجتماعية الناجمة على ارتكاب النساء للجريمة :

يسهم ارتكاب النساء للجرائم المختلفة إلي وجود خلل عميق في الوظائف الرئيسية داخل البناء الاجتماعي خاصة الأسري ، وذلك بفعل عوامل دافعة لارتكابها لذلك السلوك .

إن بناء الإنسان السليم يتطلب توافر مناخ أسري معاف من الأمراض الاجتماعية المختلفة ، كذلك سلامة أركان البناء الأسري والعائلي ، وهذا لن يتأتى بطبيعة الحال إلا من خلال الوعي الأسري والتربوي والديني ، وبالتالي فإن تماسك الأسرة عامل مهم في محاربة الجريمة، خاصة جرائم النساء ، ومن هذا المنطلق يمكن لنا حصر أهم الآثار الناجمة عن جرائم النساء في النقاط الآتية :

- تهديد صارخ للبناء الأسري، خاصة لدى النساء اللاتي لديهن أطفال.
- تفكك الأسر والعائلات مما ينعكس سلباً على الأبناء في المستقبل .
- انهيار القيم الثقافية والاجتماعية الرصينة خاصة المرتبطة بالمرأة وتركيبتها الفسيولوجية والأنثوية .
- خلل تربوي في التنشئة الاجتماعية وأساليبها .

النتائج العامة للدراسة :

توصلت دراسة الحالات الثلاثة بمؤسسة الإصلاح والتأهيل للعديد من النتائج حول العوامل النفسية والاجتماعية المؤدية للجريمة النسوية أهمها :

(1) تبين أن العوامل النفسية والاجتماعية أكثر العوامل مساهمة في ارتكاب النساء للجريمة بسبب التنمر والتمييز النوعي القائم على أساس النوع (الجندر)، فقد تبين أنها ثقافة متجذرة في حياة الأسر وعامل رئيس في شعور بعض أفرادها بالقهر والدونية خاصة المرأة ، ويعزى ذلك لأسباب عديدة أهمها ضعف المستوى التعليمي للوالدين ومدى وعيهما بخطورة هذه الثقافة.

(2) اتضح أن العوامل الاقتصادية ارتبطت بدوافع الاحتياج سواء بالانخراط في التشكيل العصابي أو ممارسة أساليب الشعوذة والسحر .

(3) اتضح بروز مشكلة العنف الأسري من قبل الزوج على زوجته كدافع للجريمة ، من خلال الاعتداء بالضرب والسب المتكرر طيلة اليوم، واتباعه لأسلوب التسلط في المعاملة ، الأمر الذي قاد المرأة للدخول في حالة نفسية عنيفة، انتهى بها الأمر للقيام بجريمة القتل ، سواء بسبب الأمراض النفسية ، أو تناول المخدرات بأنواعها.

(4) وضوح الإكراه في الاختيار في مرحلة الزواج للمرأة ، دون مراعاة لمشاعرها وأحاسيسها في اختيار شريك حياتها، الأمر الذي ساهم في زعزعة حياتها الأسرية من خلال الافتقار للتكيف والتفاهم .

(5) تبين افتقار الأسر لأساليب التنشئة التربوية القائمة على التوافق الأسري بسبب حالة التفكك والتشرد ، بسبب الطلاق أو غياب الأم أو الأب ، أو تناول المسكرات والمخدرات التي تفقد الإنسان توازنه وعقله ، مما أنعكس سالباً على شخصية المرأة وانخراطها في مجال الجريمة والانحراف .

(6) اتسمت الجريمة النسوية للحالات محل الدراسة، بأنها جرائم (مخفية وظاهرية معاً) بمعنى آخر (السرية والنسبية) ، حيث تبين أن الحالة الأولى والثانية كانت ظاهرة من خلال استخدام القتل العمد ، والحالة الثالثة بينت الجرائم المخفية (السرية) المرتبطة بالسحر والشعوذة بغية الحصول علي المال (عوامل اقتصادية).

(7) أتضح أن الشعوذة والسحر في البيئات المختلفة، عوامل قهرية تجرف النساء في طريقها بدوافع اجتماعية أو اقتصادية ، وكذلك الضغوطات النفسية .

(8) تبين من الحالات الثلاث تهديد للبناء الأسري الذي تمثل فيه المرأة الجزء الأكبر من خلال الخلل التربوي في التنشئة الاجتماعية ، ضف إلى ذلك الانهيار المرتبط بالتركيبة الفسيولوجية لطبيعة المرأة الأنثوية .

(9) من الآثار الضارة لإجرام النساء خلخلة البناء الاجتماعي مما ينعكس سلباً على أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء ، ومؤشرا خطيراً على انهيار القيم الاجتماعية والثقافية الرصينة .

التوصيات :

خلصت الدراسة الراهنة إلى جملة من التوصيات أهمها :

(1)- السعي لتحسين المستوى التعليمي لأرباب الأسر بكافة الوسائل لضمان نجاح الأسلوب التربوي في التنشئة الاجتماعية، والمحافظة على البناء الأسري من الانهيار والتفكك .

(2) نشر الوعي الديني بين الآباء والأمهات والأبناء بالوسائل المختلفة الإعلامية والتوعية الاجتماعية من خلال الندوات والورش الأسرية للوقاية من الجريمة وعواملها .

(3)- ضرورة اتخاذ تدابير احترازية ووقائية في مواجهة العنف ضد المرأة، حرصاً على سلامة البناء الأسري ، من خلال سن القوانين واللوائح للحد من هذه الظاهرة ، بهدف الحفاظ على أدمية المرأة ، وتجنب انخراطها في أعمال تتعارض مع القانون والأعراف السائدة .

(4)- الدعوة إلى تجريم الأفعال المنافية للتعاليم الدينية والإسلامية والأخلاق، مثل العنف والتمييز والتنمر ، فهي عوامل تقود للإحباط والقهر، والدونية، وبالتالي طريق للجريمة .

(5)- الحرص على وجود الأهلية العقلية والصحية في الزواج حتى لا تكون المرأة هي الضحية .

(6)- محاربة ظاهرة السحر والسحرة والقضاء عليهم بقوة القانون، وسن قوانين صارمة في حقهم .

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

- سنن أبوداوود ،دار الفكر العربي ج4 .
- سنن الترميدي، دار إحياء التراث العربي ،بيروت -52.

المراجع:

- جابر ، سامية محمد (2007) ،الجريمة والقانون في المجتمع ،دار المعرفة الجامعية ، القاهرة .
- الجوهري ، محمد (1974)، دراسة علم الاجتماع ، القاهرة ، دار المعارف .
- حسين ، على ناصر (2011)، علم الجريمة ، دار صفاء للنشر ، عمان الأردن.
- الدوسري ، عبدالكريم (2013)، العنف الأسري ، الأسباب والعلاج ،الرياض السعودية .
- رمضان ، السيد ، جلال الدين عبدالخالق (2001)،الجريمة و الإنحراف من المنظور الاجتماعي ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية .
- الريدي ، محمد (2003) ،العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم النساء في المجتمع السعودي ، دراسة تطبيقية على الموقوفات السعوديات بالمملكة العربية السعودية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .
- زهران، حامد عبدالسلام (1980)، التوجيه والإرشاد النفسي ، ط2 ،عالم الكتب ، القاهرة .
- الساعاتي ، سامية حسن (2006)، الناس والسحر بحث في علم الاجتماع الغيبي ،الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة .
- السمري ، عدلي (2010)، علم اجتماع الجريمة ، ط1، دار المسرة للنشر والتوزيع ، الأردن.
- شتا ، السيد على (2000)، علم الاجتماع الجنائي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر .
- صبيح ، عبدالمنعم (2009)، الضبط الاجتماعي ، مركز العراق للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، بغداد.
- عارف ، محمد (1975) ، الجريمة في المجتمع نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي ،القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية.
- عبدالستار ، فوزية (1985) ،مبادئ علم الإجرام والعقاب ، القاهرة ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع .
- عبيد، روؤف (1972) ، أصول علم الاجرام ، دار الفكر العربي ، القاهرة .
- محمد ، مازن بشير (2009) ، مبادئ علم الإجرام ، دار الكتاب والوثائق ، بغداد ، العراق.
- المرصفاوي ، حسن (1973)، الجريمة والعقاب في مصر ، منشأة دار المعارف ، الإسكندرية.
- المشهداني ، أكرم عبدالرازق (2005) ، واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي ، جامعة نايف بن عبدالعزيز ، الرياض.
- معلول ، أحمد ، سيف صالحي (2016) ،دور السحر في تفشي ظاهرة الجريمة في المجتمع ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة لخضر بالوادي ، الجزائر.
- نبيه ، مجاهد (2016)، السلوك الإجرامي عند النساء ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم ، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- الوريكات ، عادل (2013)،نظرية علم الجريمة ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان الأردن .
- اليوسف ، عبدالله وأخرون (2005)، العنف الأسري ، دراسة ميدانية ،ط1، المملكة العربية السعودية ،وزارة الشؤون الاجتماعية .

الدوريات :

- الجنفاوي ، خالد (2019) ، العوامل المؤدية للعودة للجريمة ،وفقا لتوجهات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت ، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية ، جامعة الفيوم العدد .18. 2019
- الخطيب ، محمود انور وآخرون (2019)، العوامل المؤثرة في ارتكاب الجرائم من وجهة نظر مرتكبيها في مراكز إصلاح وتأهيل مدينتي بيت لحم وأريحا ، دراسة في جغرافية الجريمة ، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث ، المجلد 4، حزيران 2019.
- الراوي ، محمد البيومي، العنف الأسري أسبابه وآثاره وعلاجه في الفقه الإسلامي ، حوليات كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، الإسكندرية ، المجلد 9،العدد 32.
- السدحان ،عبدالله ناصر (1419) ،أسباب عودة الأحداث إلى الإنحراف ، مجلة التعاون ،المملكة العربية السعودية.
- سيخاوي خديجة ،زاوي دليله (2014) ، مجلة التراث ، جامعة الجزائر ، العدد13، مارس.
- الشديقات ، أمين جابر ، منصور عبدالرحمن الرشيدي (2016) ،لعوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني ،من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل ، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 43 ،ملحق 5، 2016.
- عبدالله ، نوري سعدون (2011)، العوامل الاجتماعية المؤثرة ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي ، دراسة ميدانية ، مجلة الانبار للعلوم الإنسانية ، العدد الأول ،2011.
- محمد ، وفاء محمد على (2022)،الأبعاد الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم النساء ، دراسة ميدانية ،في محافظة سوهاج ، مجلة كلية التربية ، جامعة عين شمس، العدد 28،الجزء الأول ،2022.

شبكة المعلومات الدولية :

- أبوالعينين ، عبدالنبي محمد محمود ،أثر العنف الأسري علي الإجرام ، متاح: (www.allchat.coml/forum/viewtopic.php?f=167112).
- هند جمال إبراهيم، النظريات التي تفسر السلوك الإجرامي : 2021 :https://www.mohamy.online/blog/9818
- قانون رقم (5) مادة (1) لسنة 2005 بشان مؤسسات الإصلاح والتأهيل : https://aladel.gov.ly/home/?p=1324